التقرير السنوي

٢٠٠١

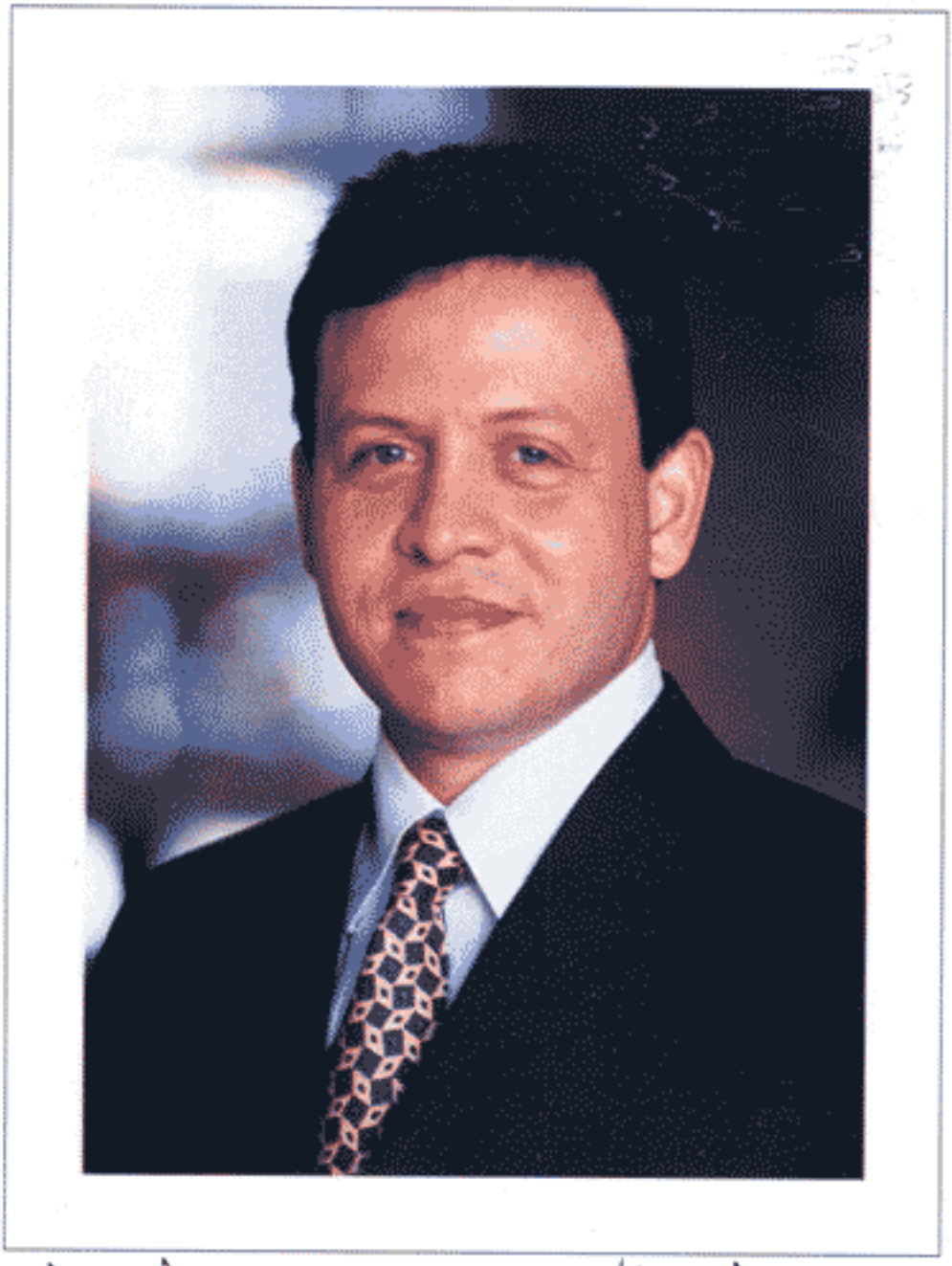

صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم

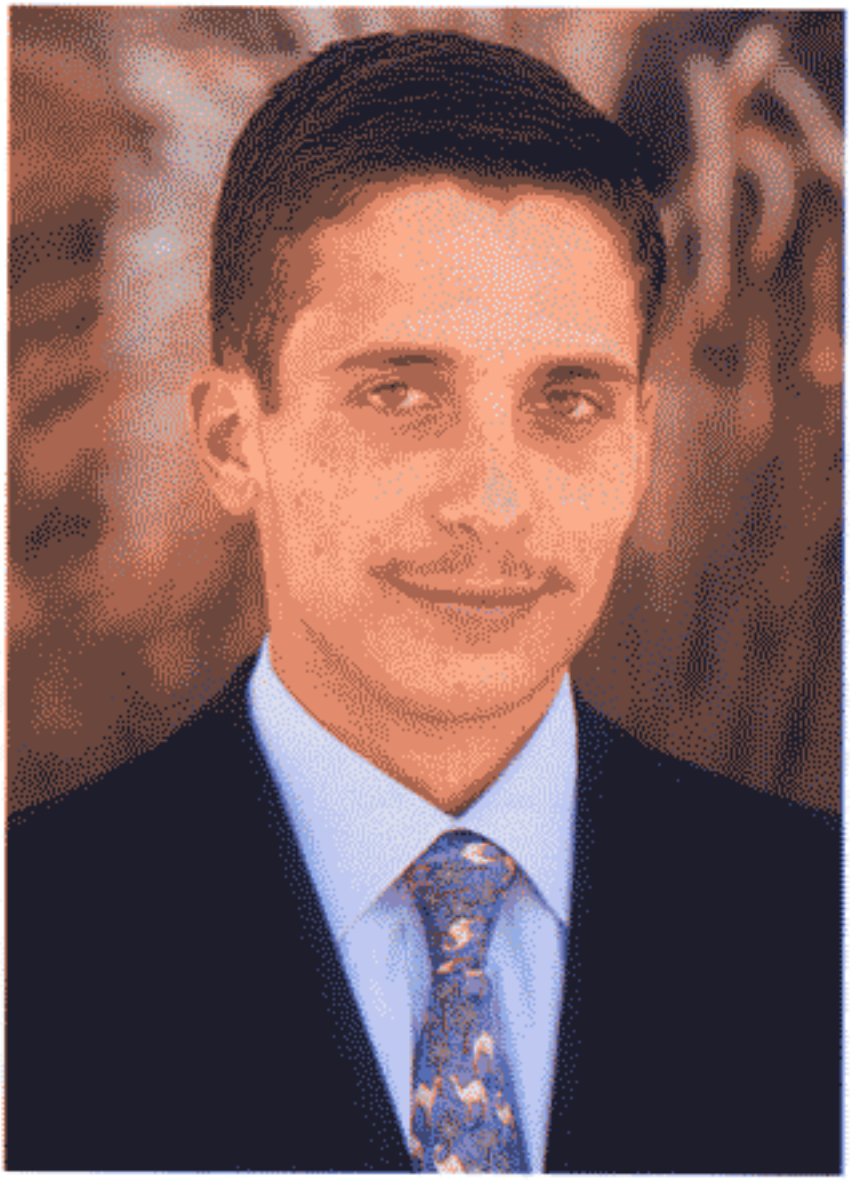

صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير حمزة بن الحسين المعظم

مجلس الإدارة

الرئيس :

بنك الإسكان للتجارة والتمويل	**السيد زهير الخوري**

نائب الرئيس :

البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار	**السيد موسى شحادة**

الأعضاء :

البنك العربي	**السيد مفلح عقل**
البنك الأهلي الأردني	**السيد نبيل وهبه**
البنك الاردني الكويتي	**السيد محمد ياسر الأسمر**
البنك العقاري المصري العربي	**السيد سمير مهدي**
سيتي بنك	**السيدة سهير العلي**
البنك المركزي الاردني ـ عضو مراقب	

مدير الجمعية

عضو مجلس الإدارة المنتدب السيد مفلح عقل

فاحصو الحسابات

السادة مأمون فروقة وشركاه

أعضاء الجمعية

البنوك التجارية وبنوك الاستثمار

١ ـ بنك الاتحاد للادخار والاستثمار
٢ ـ بنك الأردن
٣ ـ بنك الأردن والخليج
٤ ـ البنك الأردني الكويتي
٥ ـ البنك الأردني للاستثمار والتمويل
٦ ـ بنك الاستثمار العربي الأردني
٧ ـ بنك الإسكان للتجارة والتمويل
٨ ـ البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار
٩ ـ البنك الأهلي الأردني
١٠ ـ مصرف الرافدين
١١ ـ بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)
١٢ ـ بنك ستاندرد تشارترد كرندليز
١٣ ـ سيتي بنك
١٤ ـ بنك الشرق الأوسط للاستثمار
مجموعة سوسيتيه جنرال
١٥ ـ بنك الصادرات والتمويل
١٦ ـ البنك العربي ش.م.ع
١٧ ـ البنك العقاري المصري العربي
١٨ ـ بنك فيلادلفيا للاستثمار
١٩ ـ بنك القاهرة عمان
٢٠ ـ بنك HSBC

مؤسسات الإقراض المتخصصة

٢١ ـ شركة بيت المال للإدخار والاستثمار للإسكان (بيتنا)
٢٢ ـ بنك الإنماء الصناعي
٢٣ ـ مؤسسة الإقراض الزراعي
٢٤ ـ بنك تنمية المدن والقرى

المحتويات

الصفحة

كلمة رئيس مجلس الإدارة ١١

اولاً : نشاطات الجمعية ١٢

١ ـ الاجتماع العادي للهيئة العامة ١٢

٢ ـ النظام الاساسي للجمعية ١٢

٣ ـ زيارة محافظ البنك المركزي للجمعية ولقائه إدارات البنوك ١٢

٤ ـ مؤسسة ضمان الودائع ١٣

٥ ـ ضريبة الدخل ١٣

٦ ـ قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠ ..... ١٣

٧ ـ ميثاق سلوكيات العمل المصرفي ١٤

٨ ـ المادة (١٥) من القانون المعدل لقانون وضع الاموال غير المنقولة تأميناً للدين ١٤

٩ ـ إبقاء اشارة الحجز من قبل دائرة ضريبة الدخل ١٥

١٠ ـ البورصة العقارية ١٥

١١ ـ شركة الاستثمار العقارية ١٦

١٢ ـ اجتماعات اللجنة التوجيهية للمجلس الاقتصادي الاستثماري ١٦

١٣ ـ اختصار البيانات والاحصائيات المطلوب تقديمها للبنك المركزي ١٦

١٤ ـ المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) الادوات المالية، الاعتراف والقياس ١٦

١٥ ـ مشاركة البنوك في تمويل مشروع مياه الديسي ١٧

١٦ ـ حق الشركات في الاقتراض ١٧

١٧ ـ قانون تملك الحكومة للأموال التي يلحقها التقادم ١٧

١٨ ـ قانون المعاملات الالكترونية ١٧

١٩ ـ القانون المعدل لقانون أصول المحاكمات المدنية ١٧

٢٠ ـ قانون الاوراق المالية ١٨

٢١ ـ مشروع قانون التأجير التمويلي ١٨

٢٢ ـ الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإقامة المشاريع الاستثمارية ١٨

٢٣ ـ لقاء مجلس نقابة مقاولي الانشاءات الاردنيين مع ممثلين عن البنوك ١٨

٢٤ ـ استدعاءات طلب المشروحات التي يقدمها المحامون (من خارج البنوك) الى المحاكم ١٨

٢٥ ـ عضوية مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية ١٩
٢٦ ـ انضمام الاردن الى منطقة التجارة العالمية ١٩
٢٧ ـ إنشاء وحدة معلومات إلكترونية ١٩
٢٨ ـ تبادل المعلومات ١٩
٢٩ ـ الوضع المالي للجمعية ٢٠
ثانياً: قراءة في الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة ٢١
ثالثاً: البيانات الحسابية الختامية وتقرير مدققي الحسابات لعام ٢٠٠١ ..... ٢٨

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السادة اعضاء جمعية البنوك المحترمين

يسر مجلس ادارة الجمعية ان يضع بين أيديكم التقرير السنوي الثالث والعشرين الذي يعرض أبرز النشاطات التي قامت بها الجمعية خلال عام ٢٠٠١، ضمن المهام الموكلة اليها في نظامها الاساسي.

تشير تقارير البنوك ونتائج أعمالها لعام ٢٠٠١ الى أن أداء مؤسسات الجهاز المصرفي الاردني قد استمر في التحسن هذا العام، فحققت نتائج مالية مرضية أسهمت في تعزيز المراكز المالية لهذه المؤسسات خاصة في مجال بناء الاحتياطيات والمخصصات وتدعيم قاعدة رأس المال.

وقد ساهمت البنوك مساهمة فعالة في خدمة الاقتصاد الوطني سيما في مجال حشد المدخرات الوطنية ووضعها بشكل تسهيلات مصرفية لكل من القطاعين العام والخاص، وعملت مع البنك المركزي بتعاون وثيق لأجل تحقيق أهداف السياسة النقدية التي أثبتت كفاءتها في تحقيق الاستقرار النقدي والسيطرة على التضخم والوصول بالاحتياطيات الى مستوى متقدم لم تبلغه في السنوات السابقة.

يغتنم مجلس إدارة الجمعية هذه المناسبة ليزجي جزيل شكره وتقديره الى جميع أعضاء الجمعية على ما قدموه من دعم مالي ومعنوي للجمعية وليعرب عن شكره وتقديره لمعالي محافظ البنك المركزي وأجهزة البنك المختلفة على تعاونهم مع الجمعية وتجاوبهم مع اقتراحاتها وتوصياتها.

رئيس مجلس الإدارة

زهير الخوري

أولاً : نشاطات الجمعية

الاجتماع العادي للهيئة العامة

بناء على دعوة من مجلس الادارة وعملاً بأحكام المادة (١١/ ب) من النظام الاساسي لجمعية البنوك في الاردن، عقدت الهيئة العامة للجمعية اجتماعها العادي السنوي لعام ٢٠٠١ تم فيه الاطلاع على محضر اجتماع الهيئة العامة لعام ٢٠٠٠ والمصادقة عليه، وأقرت الهيئة العامة التقرير السنوي لمجلس الادارة عن عام ٢٠٠٠ بالاجماع بالصيغة التي ورد فيها من المجلس وصادقت الهيئة العامة على الحسابات الختامية للجمعية وعلى تقرير مدققي الحسابات لعام ٢٠٠٠ وأقرت الهيئة العامة الموازنة التقديرية للجمعية لعام ٢٠٠١ كما وردت من المجلس، وأعادت الهيئة العامة تعيين السادة مأمون فروقه وشركاه كمدققين قانونيين لحسابات الجمعية لعام ٢٠٠١.

النظام الاساسي للجمعية

درست الجمعية مشروع النظام الاساسي للجمعية الذي أعدته اللجنة القانونية وملاحظات بعض البنوك عليه، علماً بأن الهيئة العامة قد سبق لها أن فوضت مجلس إدارة الجمعية باقراره والموافقة عليه بعد دراسته مع المستشار القانوني للجمعية تمهيداً للسير به في المراحل القانونية، حيث استقر الرأي على إعطاء فرصة أخيرة لهذا المشروع واعادة صياغته برؤية جديدة بما يتوافق مع قانون البنوك بحيث يتم تضمينه مواد تقضي باعتبار العضوية في الجمعية حكمية والزامية بنص صريح ضمن هذا النظام، وبعض القواعد العملية التي تحكم العلاقة والتعاون ما بين البنوك وفق آلية لتطبيق معايير السرية المصرفية وميثاق سلوكيات العمل المصرفي تمهيداً لإقراره.

زيارة محافظ البنك المركزي للجمعية ولقائه إدارات البنوك

قام محافظ البنك المركزي الاردني بزيارة للجمعية حيث التقى إدارات البنوك والمؤسسات المالية الاعضاء وتدارس وإياها الاوضاع الاقتصادية بشكل عام والاوضاع المصرفية بشكل خاص. حيث أشاد المحافظ بدور البنوك الاردنية في الاقتصاد الوطني وأبدى ارتياحه لما تشهده البنوك من تحسن في أدائها، وأكد بأن البنك المركزي سيستمر في العمل من جانبه على النهوض بالجهاز المصرفي لأجل تمكينه من تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية، كما أكد محافظ البنك المركزي أنه سيعمل من جانبه على دراسة بعض الامور الاجرائية وبعض الامور التنظيمية التي تمت الاشارة إليها في الاجتماع بشكل سريع بالتعاون مع الجهاز المصرفي، وخاصة تلك المتعلقة بمتطلبات البنك المركزي للمحافظة على سلامة الجهاز المصرفي وإجراءات إعادة تمويل الصادرات ولا سيما في مناطق QIZ وبعض الامور الاخرى المتعلقة بالمخصصات لمقابلة الديون المشكوك فيها.

كما أكد السيد زهير الخوري رئيس الجمعية في هذا الاجتماع على سلامة أوضاع الجهاز المصرفي الاردني وتحسن أدائه للعام ٢٠٠١ مقارنة مع العام الماضي، وأضاف بأن ما قدمته

البنوك من قروض فاق ما قدمته في العديد من السنوات السابقة. حيث ساهم هذا النشاط الاقراضي مساهمة فعالة في تمويل العديد من القطاعات الاقتصادية وتحقيق نمو جيد في الناتج المحلي الاجمالي.

مؤسسة ضمان الودائع

درست الجمعية وبشكل معمق توصية اللجنة القانونية للجمعية والمذكرة التي أعدتها حول موضوع مطالبة مؤسسة ضمان الودائع اخضاع الرصيد الدائن في الحساب الجاري مدين لدى البنوك لرسوم الاشتراك بموجب قانون مؤسسة ضمان الودائع، حيث قامت الجمعية بإرسال كتاب الى المؤسسة العامة لضمان الودائع ونسخة منه الى معالي محافظ البنك المركزي الاردني تضمن مطالعة ورأي الجمعية وأعضائها بهذا الخصوص.

ضريبة الدخل

درست الجمعية ما تضمنته الرسالة الملكية السامية لدولة رئيس الوزراء الافخم بتاريخ ٢٥ تشرين أول ٢٠٠١ وتحديداً طلب جلالته توحيد شرائح ضريبة الدخل وتخفيض نسب الضريبة دعماً للمواطن ومؤسسات القطاع الخاص، وقامت الجمعية بإرسال كتاب الى دولة رئيس الوزراء ونسخ منه الى كل من معالي وزير المالية ومحافظ البنك المركزي ومقرر المجلس الاقتصادي الاستشاري تضمن رأي الجمعية في هذا الصدد.

قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠

بتوجيهات من جلالة الملك عبدالله الثاني انعقدت ورشة عمل برئاسة دولة رئيس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/١٠/٩ حول مشاريع البنية التحتية، والتي تمحورت حول كيفية إيجاد آلية عملية تضمن مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار بالمشاريع المطروحة وتمويلها، حيث كان من بين الافكار المقترحة تأسيس شركات ذات رؤس أموال كبيرة تساهم فيها البنوك وشركات القطاع الخاص والضمان الاجتماعي للمساهمة في تمويل تلك المشاريع والاستفادة من حجم السيولة الفائضة المتوفرة حالياً لدى الجهاز المصرفي بدلاً من الاعتماد على التمويل الاجنبي، وما يترتب على ذلك من تأثير سلبي على ميزان المدفوعات عند تحويل أرباح تلك المشاريع للخارج. ونظراً للقيود التي يفرضها قانون البنوك على البنوك المرخصة في مجال الاستثمار بالاسهم، والتي تحد من تفعيل دور البنوك في تمويل المشاريع التنموية والمساهمة في النمو الاقتصادي. طلبت الجمعية من البنك المركزي الاردني دراسة تخفيف تلك القيود وتم اقتراح تعديل عدة مواد من قانون البنوك تعتقد الجمعية أنها تضع قيوداً على الاستثمار والنشاط الاقتصادي ومنها:-

* التعديل المقترح للمادة (١/٣٨) الفقرة (١):

«رفع الحد الاقصى لنسبة ملكية البنك في أي شركة من الشركات الى ١٥٪ من رأسمالها المكتتب به بدلاً من ١٠٪».

* التعديل المقترح للمادة (١/٣٨) الفقرة (٣):

«رفع سقف الاستثمار في أسهم جميع الشركات ضمن محفظة البنك المرخص الى ٧٥٪ من حقوق المساهمين بدلاً من ٥٠٪ من رأس المال المكتتب به».

وحرصاً من البنك المركزي الاردني ومساهمة منه في تطبيق وإنجاح مبادرة جلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه حول برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي، فإنه يرى أن على البنوك، وحتى تتمكن من المساهمة في المشاريع الحيوية مثل مشروع مياه الديسي وغيره، استبدال الجزء الاكبر من مساهمتها الحالية في أسهم وحصص الشركات بالمساهمة في مثل تلك المشاريع الحيوية، مع وعد بأن البنك المركزي سيقوم بدراسة اقتراح الجمعية في ضوء نتائج التطبيق العملي لأحكام قانون البنوك المشار إليه أعلاه.

ميثاق سلوكيات العمل المصرفي

درست الجمعية أهمية تبني مشروع يتم إعتماده من قبل جميع اعضائها حول معايير وأعراف التعامل بين البنوك (Code of Conduct for Banks) من أجل تحديد المعايير والاعراف التي يجب أن تتعامل بها فيما بينها، واستذكرت ما سبق أن طرحه أحد أعضائها عام ١٩٩٣ بهذا الخصوص في اشارة الى ميثاق سلوكيات العمل المصرفي - الصادر عن إتحاد بنوك مصر عام ١٩٨٥ والذي يتعلق بأمور ينبغي توثيقها لتكون ورقة عمل يعمل من خلالها موظفو القطاع المصرفي وأيضاً البنوك في أمور لا تحددها تعليمات صادرة أو قوانين مرعية. وأن يتم تضمين بعض بنوده في مشروع النظام الاساسي الجاري إعداده وتعميمه على أعضاء الجمعية لأخذ ملاحظاتهم عليه تمهيداً لإصداره عن الجمعية.

المادة (١٥) من القانون المعدل لقانون وضع الاموال غيرالمنقولة تاميناً للدين رقم (٨) لسنة ٢٠٠١

بعد التعديل الذي تم على قانون وضع الاموال غير المنقولة تأميناً للدين، وبعد سريانه بتاريخ ٢٠٠١/٣/١٨ لاحظت البنوك أن المزاودين يحجمون بشكل كبير عن دخول المزادات التي تتم على عقارات العملاء المنفذ عليها، بحيث أصبحت المصارف الدائنة هي من يضطر لدخول تلك المزادات إلا في حالات نادرة جداً، ويعود السبب في ذلك الى أن المادة (١٥) من القانون المعدل قد تضمن أن من يحال المزاد عليه (حتى لو لم يكن الدائن) أن ينتظر لمدة عام كي يسمح له بالتصرف بالعقار (فكأن العقار ليس ملكاً له ولا يجوز له بيعه أو تأجيره أو رهنه.. الخ)، علاوة على ذلك فإن القانون أعطى المدين المتعاقد الحق في استعادة ذلك العقار خلال فترة العام إذا دفع المبلغ والمصاريف دون أن يرتب عليه دفع أي فوائد، مما سيؤدي الى الاحجام عن الدخول في المزادات والاضرار بمصلحة الدائنين.

وعليه فقد قامت الجمعية بمخاطبة دولة رئيس الوزراء بتايخ ٢٠٠١/١٠/٣١ في كتاب تم فيه بيان الاضرار الناشئة عن تعديل القانون وتأثيره ليس فقط على البنوك وإنما أيضاً على المدينين والراغبين بالحصول على تسهيلات لقاء عقارات يرهنونها، مع التمني على دولته عرض الموضوع على ديوان التشريع والرأي لإعادة النظر فيه وفي إمكانية إجراء تعديل على المادة (١٥) المعدلة من

قانون وضع الاموال غير المنقولة تأميناً للدين.

والتي تنص على «لا يجوز لمن أحيل عليه المال غير المنقول أن يتصرف في ذلك المال بالبيع أو الرهن أو المبادلة أو الهبة أو الافراز خلال سنة من تاريخ تسجيل المال باسمه، إذ يحق خلال هذه المدة استرداد هذا المال إذا قام المدين أو ورثته بدفع بدل المزايدة مع الرسوم والنفقات»، مع اقتراح نص بديل لهذه المادة يتم فيه التفرقة ما بين إحالة العقار على الدائن المرتهن وإحالته على الغير فيما يخص المبلغ الذي يتوجب على المدين دفعه لإسترداد عقاره، كما يلي:

«المادة (١٥) : لا يجوز لمن أحيل عليه المال غير المنقول أن يتصرف في ذلك المال بالبيع أو الرهن أو المبادلة أو الهبة أو الافراز أو الايجار خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسجيل المال باسمه، ويحق للمدين خلال هذه المدة استرداد هذا العقار (المال غير المنقول) وفق ما يلي:

* في حالة رسو المزاد على غير الدائن المرتهن فإنه يحق للمدين أو ورثته خلال المدة المقترحة استرداد العقار المرهون بعد دفع بدل المزايدة مع الرسوم والنفقات والفوائد.

* في حالة رسو المزاد على الدائن المرتهن فإنه يحق للمدين أو ورثته خلال المدة المقترحة استرداد العقار المرهون بعد دفع مبلغ الدين المؤمن بالعقار وفوائده والرسوم والنفقات».

إبقاء إشارة الحجز من قبل دائرة ضريبة الدخل

درست الجمعية طلب دائرة ضريبة الدخل من البنوك حجز وتحويل أرصدة بعض العملاء وإبقاء إشارة الحجز حتى السداد التام مما يحمّل البنوك مسؤولية مادية وقانونية، وقررت الاخذ بتوصية اللجنة القانونية والتي ارتأت أن يتصرف البنك حسبما يراه مناسباً لمصلحته حيال هذا الموضوع، كما تم توجيه كتاب الى مدير عام دائرة ضريبة الدخل للإيعاز بتعديل صيغة قرارات الحجز وذلك بشطب عبارة «والاستمرار في ذلك لحين إشعاركم بالسداد التام» وبحيث تلزم البنوك بتحويل أية أرصدة متوفرة لديها بتاريخ استلام كتب الحجز فقط، وأن الحل البديل هو الطلب من دائرة ضريبة الدخل بأن تقوم الدائرة بإصدار أكثر من كتاب حجز بحق المكلف الواحد في تواريخ مختلفة أو بشكل دوري، وأن يبين فيه أن البنوك على استعداد للتعامل مع تلك الكتب مهما بلغ عددها بمنتهى الايجابية. كما تم إرسال نسخة من الكتاب الى وزارة المالية.

البورصة العقارية

درست الجمعية مذكرة اللجنة المكلفة بإعداد دراسة حول انشاء بورصة عقارية في الاردن وما خلصت اليه من رأي في أن انشاء بورصة عقارية كـ «كيان قانوني مستقل» يصطدم بعقبات قانونية وتشريعية لعدم وجود تشريع يحكم وينظم عمل البورصة العقارية بشكل مباشر وأن سن أو اصدار التشريع يتطلب إجراءات طويلة ابتداء من إعداد مشروع القانون عن الجهة الادارية المختصة وإنتهاءً بالموافقة عليه ورفعه الى جلالة الملك لإصدار الارادة الملكية السامية لنفاذه ونشره، كما وقررت الجمعية أن تتولى رعاية ومتابعة إنشاء البورصة العقارية، وتم تكليف المستشار القانوني للبدء بإجراءات وضع مسودة قانون للبورصة العقارية المقترحة، وتم مخاطبة البنك المركزي الاردني لبيان العقبات القانونية والتشريعية.

شركة الاستثمار العقارية

درست الجمعية المذكرة الخاصة بمشروع تأسيس شركة استثمار عقارية بين البنوك تساهم فيها البنوك وتكتسب مصداقيتها لدى المتعاملين كون أن المساهمين بها هم البنوك و/ أو غالبية البنوك العاملة في الاردن، واطلعت على آلية العمل والنظام الاساسي لهذه الشركة والتي تم اعدادها بصيغة تنسجم مع قانون البنوك، وناقشت الابعاد الايجابية لهذه الشركة على كافة البنوك بتخليصها من المحافظ العقارية الموجودة بميزانياتها، واثرها على تحريك السوق العقاري، وقرر المجلس تأجيل السير بهذه الشركة الى ما بعد نجاح موضوع إنشاء البورصة العقارية.

اجتماعات اللجنة التوجيهية للمجلس الاقتصادي والاستشاري

ضمن اللقاءات التي تقوم بها اللجنة التوجيهية للمجلس الاقتصادي الاستشاري والتي يرأسها معالي الدكتور محمد الحلايقة - نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية - عضو المجلس الاقتصادي الاستشاري مع كافة القطاعات الاقتصادية بهدف التواصل معها، عقدت جمعية البنوك اجتماعاً ضم رئيس وأعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة عمان ورئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية، بحضور أعضاء من اللجنة التوجيهية ومندوب عن الدائرة الاقتصادية في الديوان الملكي العامر.

وقد تم مناقشة بعض القضايا المصرفية والتي تهم الجانبين التجاري والمصرفي ومن أهمها أسعار الفائدة وهوامش أسعار الفائدة، والدعوة الى تضييق الهوامش بين العملاء المميزين والعاديين، في نفس الوقت تمنت الجمعية على غرفة التجارة أن تتفهم التكاليف المرتفعة التي تتحملها البنوك وخاصة تلك الناتجة عن تعثر بعض الديون.

اختصار البيانات والاحصائيات المطلوب تقديمها الى البنك المركزي

قامت اللجنة المشكلة في الاجتماع الذي انعقد مع محافظ البنك المركزي الاردني بدراسة للبيانات والاحصائيات المطلوب من البنوك والمؤسسات المالية تقديمها الى البنك المركزي، حيث انهت اللجنة أعمالها بالاتفاق على حزمة من الكشوفات والبيانات الاحصائية، والتي هي الآن في طور أعداد البرامج اللازمة لها لدى البنك المركزي تمهيداً لتعميمها على البنوك والشركات المالية ليتم العمل وفقها.

المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩)

الادوات المالية، الاعتراف والقياس

شاركت الجمعية جمعية مدققي الحسابات الاردنيين والبنك المركزي الاردني في الاجتماعات المشتركة التي عقدت لغايات اعتماد أسس محددة لتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) (الادوات المالية، الاعتراف والقياس) ومنها أسس احتساب القيمة العادلة للديون غير العاملة.

مشاركة البنوك في تمويل مشروع مياه الديسي

عقدت الجمعية لقاء ضم معالي وزير المياه والري وممثلين عن البنوك والمؤسسات المالية الاعضاء بتاريخ ٢٠٠١/١٠/١١ تم فيه الحديث عن مشروع مياه الديسي وأهمية مشاركة البنوك في تمويله، كما تم تزويد البنوك ببعض الشروط المبدئية والمعلومات عن هذا المشروع (TERM SHEET).

حق الشركات في الاقتراض

اطلع المجلس على كتاب البنك الاردني الكويتي المؤرخ في ٢٠٠١/١١/١٣ حول حق الشركات في الاقتراض إذا لم يرد ضمن غاياتها في عقد تأسيسها و/ أو نظامها الداخلي ما يجيز لها الاقتراض صراحة، واختلاف رؤية البنوك حول جواز الاقتراض من عدمه، وقرر إحالة الموضوع الى اللجنة القانونية في الجمعية لدراسته وتقديم توجه موحد تتفق عليه البنوك.

قانون تملك الحكومة للأموال التي يلحقها التقادم

درست الجمعية موضوع تطبيق قانون تملك الحكومة للأموال التي يلحقها التقادم رقم ٣٥ لسنة ٨٥، والآثار المترتبة عليه في حال تأييد محكمة التمييز قرار محكمة الاستئناف الذي تضمن صراحة عدم جواز تطبيق القانون باثر رجعي على المدة السابقة على صدوره ونفاذه، وقد ارتأت اللجنة القانونية الانتظار لحين صدور قرار محكمة التمييز بهذا الخصوص باعتبار أن القضية مميزة لديها حالياً.

قانون المعاملات الالكترونية

شاركت الجمعية في دراسة مشروع قانون التجارة الالكترونية الذي تم إعداده من قبل البنك المركزي الاردني بالتنسيق والتعاون مع بيوت خبرة محلية وخارجية، وقد صدر هذا القانون باسم «قانون المعاملات الالكترونية» كقانون مؤقت رقم (٨٥) لسنة ٢٠٠١ بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٣١ في الجريدة الرسمية.

القانون المعدل لقانون أصول المحاكمات المدنية

بصدور القانون المعدل لقانون أصول المحاكمات المدنية رقم (١٤) لسنة ٢٠٠١ واستحداث احكام جديدة في المادتين (٣٣ و١٤١) من هذا القانون وحيث اعفت البنوك من تقديم التأمين النقدي أو الكفالة سواء عند التقدم في طلب مستعجل أو عند اجابة الطلب بتوقيع الحجز الاحتياطي، فقد برز موضوع الاتفاقات الثنائية التي كانت قد التزمت البنوك بها فيما بينها قبل صدور القانون الجديد، وكفلت بعضها البعض تجاه المحاكم، وأن الكفالات التي اصدرتها البنوك بشأن الحجوزات التحفظية ما زالت قائمة في سجلاتها، وتستوفى عمولات عليها، فقد درست اللجنة القانونية للجمعية هذا الموضوع حيث خرجت بموقف يقضي أن كل قانون يحكم الفترة التي يكون نافذاً فيها، وتم تعميم هذا الموقف على اعضاء الجمعية.

قانون الاوراق المالية

قامت الجمعية بدراسة قانون الاوراق المالية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧ والتشريعات الصادرة بمقتضاه بهدف معالجة اي ثغرات ظهرت من خلال التطبيق العملي خلال السنوات الثلاث الماضية مع الاخذ في الاعتبار المعايير الدولية في هذا المجال، حيث تم موافاة هيئة الاوراق المالية بملاحظات وآراء الاعضاء حول هذا القانون والتشريعات الصادرة بمقتضاه.

مشروع قانون التاجير التمويلي

أعدت الجمعية دراسة معمقة لمشروع قانون التأجير التمويلي بالتعاون مع أعضاء الجمعية ومستشاريها القانونيين وفق ما ورد في توصيات المجلس الاقتصادي الاستشاري، وتابعت مساعيها لإصدار هذا القانون لدى وزارة الصناعة والتجارة، وتم تقديم مشروع القانون مع الاسباب الموجبة له الى رئاسة الوزراء ونوقش لدى ديوان التشريع والرأي واللجنة القانونية تمهيداً لإقراره.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإقامة المشاريع الاستثمارية

شاركت الجمعية بدراسة مقترح تطبيق شعار الشراكة مع القطاع العام وبلورة اقتراحات محددة تتيح للشركات الاستثمارية انشاء مجمعات سكنية متكاملة لخدمة ذوي الدخل المحدود والمتوسط وبأسلوب الرهن العقاري ضمن لجنة قام باقتراحها وزير الاشغال العامة والاسكان/ رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري ووافق عليها دولة رئيس الوزراء، في حين طلب من البنوك والمؤسسات المالية الاعضاء تقديم الملاحظات والتصورات حول امكانية المساهمة في إقامة مشاريع اسكانية لذوي الدخل المحدود والآلية الائتمانية التي تراها ممكنة ضمن فترة سداد طويلة (١٥ ـ ٢٠ سنة) وبأقل التكاليف.

وقد عقدت اللجنة المشكلة عدة اجتماعات جرى خلالها دراسة موضوع الاسكان من جوانبه المختلفة حيث وضع تقرير تم توزيعه على جميع الجهات المشاركة، ورفع الى الجهات الحكومية ضمن المبادئ التي اعتمدتها اللجنة في إعداد التوصيات، خاصة توصيات تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٣ وتفعيل سوق الاسكان ضمن محاور الاراضي والتنظيم ودعم التمويل الاسكاني.

لقاء مجلس نقابة مقاولي الانشاءات الاردنيين مع ممثلين عن البنوك

بناء على طلب نقابة مقاولي الانشاءات الاردنيين عقدت الجمعية لقاء ضم ممثلين عن البنوك ومجلس النقابة وذلك لبحث علاقة المقاولين مع البنوك والامور ذات الاهتمام المشترك خاصة فيما يتعلق بمواضيع الكفالات، وحوالات الحق، والتسهيلات الائتمانية، وتمويل المشاريع بطريقة التمويل والتنفيذ والتشغيل، وتمخض اللقاء عن تشكيل لجنة مصغرة لوضع تصور كامل للعلاقة بشمولية.

استدعاءات طلب المشروحات التي يقدمها المحامون (من خارج البنوك) الى المحاكم.

درست الجمعية موضوع استدعاءات طلب المشروحات التي يقدمها مختلف المحامين (من خارج البنوك) الى المحكمة، والتي تحول الى البنوك لإجابة طلباتهم، وأن إجابة البنوك على مثل هذه الاستدعاءات قد تترتب عليها عدة أمور في غير صالح البنوك منها انتهاك البنك للسرية المصرفية، التي تعتبر أحد عناوين تقدم القطاع المصرفي، والتي تقتضي عدم إعطاء معلومات تتعلق بحسابات العملاء وودائعهم وأمانتهم وخزائنهم إلا بقرار من جهة قضائية مختصة وفي خصومة قضائية قائمة، إضافة الى الجهد والوقت اللازمين لإجابة بعض الاستدعاءات، إضافة الى ما قد تؤدي إليه الاجابة من إساءة الى العلاقة مع العميل الذي تعطى المعلومات المتعلقة به بناء على الاستدعاء، فربما كان الاستدعاء مقدماً من محام لخصم العميل.

وبناءً عليه قامت الجمعية بمخاطبة رئيس المجلس القضائي حول هذا الموضوع، حيث كان رده إيجابياً ومتفهماً لمطلب الجمعية والبنوك.

عضوية مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية

اطلعت الجمعية على كتاب السادة اتحاد المصارف العربية المؤرخ في ٢٠٠١/٢/٩ والمتعلق بفتح باب الترشيح لعضوية مجلس إدارة الاتحاد العاشر الجديد الذي كان من المقرر أن يباشر مهامه اعتباراً من ٢٠٠١/٥/١، وقررت ترشيح السيد زهير الخوري، الرئيس التنفيذي لبنك الاسكان للتجارة والتمويل - رئيس جمعية البنوك في الاردن، لتمثيل البنوك الاردنية في هذا المجلس.

انضمام الاردن الى منظمة التجارة العالمية

في إطار انضمام الاردن الى منظمة التجارة العالمية واستكمالاً لأعمال اللجنة الوطنية للمفاوضات الخاصة بتجارة الخدمات شاركت الجمعية في أعمال اللجنة التي تعمل على التحضير لجولة المفاوضات المقبلة، ضمن الاعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع الذي انعقد في الدوحة في شهر تشرين ثاني ٢٠٠١، والذي حدد فيه موعد ٢٠٠٢/٦/٣٠ كحد أقصى لتقديم أية طلبات من الدول الاعضاء، إضافة الى المعوقات والمشاكل التي تواجه الشركات الاردنية والاشخاص الطبيعيين الاردنيين في تقديم خدماتهم في الاسواق الخارجية وتحديد أسماء الدول وطبيعة المشاكل والمعوقات الموجودة فيها ليتم أخذها بعين الاعتبار في تحديد الموقف التفاوضي الاردني فيما يتعلق بقطاع الخدمات.

التدريب المصرفي والندوات

واصلت الجمعية نشاطها الثقافي والتدريب حيث عقدت عدة ندوات تركزت على متطلبات الساعة ومنها، ندوة مخاطر العمل الالكتروني وكيفية التعامل معه

ومحاسبة الادوات المالية وفقاً للمعايير الدولية، ومشروع القانون المعدل لقانون أصول المحاكمات المدنية، والهندسة الجديدة وإعادة الهيكلة «تجربة بنك الاسكان»، وتنشيط الاقتصاد الاردني، وقانون الضريبة العامة على المبيعات والتعديلات التي طرأت عليه، وقانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠١ قانون رسوم طوابع الواردات، وقانون وضع الاموال غير المنقولة تأميناً للدين وتعديلاته.

كما نظمت الجمعية ورشة عمل تم خلالها مناقشة كافة القوانين الجديدة والتعديلات ذات الصلة والتأثير على العمل المصرفي، لإفادة القانونيين والاداريين والمصرفيين في البنوك والمؤسسات المالية الاعضاء، بهدف دراسة امكانية الخروج بتوصيات مشتركة ترفع لاحقاً الى الجهات الحكومية والقضائية.

كما عقدت الجمعية وبالتعاون مع غرفة صناعة عمان من خلال برنامج توعية وتأهيل القطاع الاقتصادي بالتجارة الالكترونية (مبادرة ابداع) سلسلة دورات في التجارة الالكترونية حضرها عدد من موظفي البنوك أعضاء الجمعية.

وتنوي الجمعية عقد برنامج مصرفي تثقيفي لرجال القانون يتم فيه تناول أهم مبادئ العمل المصرفي من مختلف جوانبه، ومن المتوقع تنفيذه في مطلع العام المقبل.

انشاء وحدة معلومات الكترونية

درءاً للمخاطر التي قد تتعرض لها البنوك نتيجة لعدم كفاية أو كفاءة المعلومات المتوفرة عن المتعاملين معها وخاصة قطاع الافراد، في ظل عدم وجود مصادر لهذه المعلومات يمكن الاعتماد عليه في توفير البيانات وتساعد في معرفة التزامات العملاء تجاه البنوك الاخرى وبالتالي تقدير القيمة الامثل للتسهيلات التي ستمنحها البنوك لعملائها وضماناً لتحصيل هذه التسهيلات وعدم دخول البنوك في علاقات مع عملاء سبق لهم اجراء تسويات مع بنوك أخرى، فقد درست الجمعية انشاء وحدة يتم فيها تبادل المعلومات الكترونياً بين البنوك من خلال شبكة ترتبط بها كافة البنوك ضمن آلية تضمن المحافظة على سرية المعلومات المتداولة وتتضمن أسماء العملاء، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات فردية، من الذين تم منحهم تسهيلات تساوي أو تقل عن ثلاثين الف دينار بما في ذلك العملاء الذين تم منحهم بطاقات ائتمان، وهو الحد الذي لا يدخل ضم اختصاص البنك المركزي في الاستعلام، على أن يتم استمزاج آراء البنوك في موضوع انشاء هذه الوحدة تمهيداً لأخذ موافقتها على الاشتراك فيها، قبل الانتقال الى المرحلة الثانية من انشاء الوحدة.

تبادل معلومات

واصلت الجمعية تبادل المعلومات عن عملاء البنوك الذين يسحبون شيكات دون مؤونة، فبلغ عدد الاسماء التي أضيفت الى قائمة هؤلاء العملاء خلال العام (٣٧٠) اسماً مقابل (٧١٣) اسماً في العام الماضي، منها اسماء كانت بسبب سوء استخدام بطاقة الائتمان، ورفع عن القائمة أسماء (١٦٣) عميلاً مقابل (٢١١) عميلاً في العام الماضي، وبذلك أصبح مجموع الاسماء المدرجة على القائمة في نهاية العام (٦٩٢٥) اسماً مقابل (٦٧١٨) اسماً في نهاية عام ٢٠٠٠.

الوضع المالي للجمعية

قدرت النفقات الجارية حسب الموازنة التقديرية للجمعية عام ٢٠٠١ بمبلغ (٢٥٢٨٢٢ دينار)، وقد بلغت النفقات الفعلية (٢٣٠٥٧٣) أي بانخفاض مقداره (٢٢٢٤٩ ديناراً).

وقدرت النفقات الثابتة (الاجهزة والمعدات والاثاث) بمبلغ (٥٥٠٠ دينار) في حين بلغت النفقات الفعلية لهذا العام (٢٧٣٥ ديناراً) أي بانخفاض مقداره (٢٧٦٥ ديناراً).

أما بالنسبة للإيرادات فقد بلغت الايرادات الفعلية وفقاً للموازنة (٤٢٣١٤٨ ديناراً) بالمقارنة مع (٥٦١٩٧١ ديناراً) كإيرادات مقدرة، أي بانخفاض مقداره (١٣٨٨٢٣ ديناراً)، ويعزى هذا الانخفاض في الايرادات الى عدم قيام بعض الاعضاء بتسديد رسوم العضوية المستحقة عليهم لسنوات سابقة والبالغ مجموعها (١٤٧٧٣٧ ديناراً)، وقد اتخذت الهيئة العامة في اجتماعها العادي المنعقد بتاريخ ٢٠٠١/٧/٣٠ قراراً باعتبار هذه الذمم ديناً معدوماً.

ثانياً : قراءة في الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة

بلغت موجودات (= مطلوبات) البنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠٠١ نحو ١٤١٥٣.٦ مليون دينار مقابل ١٢٩١٣.٥ مليون دينار عام ٢٠٠٠ أي أنها ارتفعت بنسبة ٩.٦٪، وهي أدنى من نسبة النمو المتحققة في العام السابق والتي بلغت ١٠.٤٪.

الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة

المبالغ بملايين الدنانير

	٢٠٠٠	الاهمية النسبية ٪	٢٠٠١	الاهمية النسبية ٪	نسبة التغير ٪
الموجودات					
الموجودات الاجنبية	٣٧١١.٧	٢٨,٧	٤٣٢٨.٠	٣٠.٦	١٦.٦
الموجودات المحلية	٩٢٠١.٨	٧١,٣	٩٨٢٥.٦	٦٩.٤	٦.٨
الديون على القطاع العام	١٠٥٠,٠	٨,١	١١٨٦.٧	٨.٤	١٣.٠
الديون على القطاع الخاص مقيم	٤٢٣٠,٧	٣٢,٨	٤٧٠٩.٩	٣٣.٣	١١.٣
الديون على المؤسسات المالية	٤٩,٢	٠.٤	٢٨٤.٣	٢.٠	٤٧٧.٨
الاحتياطيات	٢١٣٢,٩	١٦.٥	٢٠٥١.٠	١٤.٥	-٣.٨
* النقد في الصندوق	٨٣,٤	٠.٦	٧٦.٦	٠.٦	-٨.٢
* أرصدة لدى البنك المركزي بالدينار	٢٠٤٩,٥	١٥.٩	١٩٧٤.٤	١٣.٩	-٣.٧
ارصدة لدى البنك المركزي بالعملات الاجنبية	٣٨٥,٢	٣.٠	٣٣٢.٣	٢.٣	-١٣.٧
موجودات اخرى	١٣٥٣,٨	١٠.٥	١٤٨٧.٤	١٠.٥	٩.٩
مجموع الموجودات = المطلوبات	١٢٩١٣,٥	١٠٠.٠	١٤١٥٣.٦	١٠٠.٠	٩.٦
المطلوبات					
ودائع تحت الطلب	٩٥١,٥	٧.٤	١١٥٤.٣	٨.٢	٢١.٣
ودائع التوفير ولأجل	٥٢٢٠,٦	٤٠.٤	٥٤٨٣.٦	٣٨.٧	٥.٠
المطلوبات الاجنبية	٢٧٠٧,٧	٢١.٠	٢٩٨٧.٤	٢١.١	١٠.٣
ودائع الحكومة المركزية	٣١٦,٧	٢.٥	٢٨٥.٢	٢.٠	-٩.٩
الاقتراض من البنك المركزي	٣٢٣,٤	٢.٥	٣٣٦.١	٢.٤	٣.٩
راس المال والاحتياطيات والمخصصات	١٣٧٧,٩	١٠.٧	١٤٣٦.٢	١٠.١	٤.٢
المطلوبات الاخرى	٢٠١٥,٧	١٥.٦	٢٤٧٠.٨	١٧.٥	٢٢.٦

المصدر: البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية.

وإذا ما بحثنا في جانب الموجودات لوجدنا أن هذا العام قد شهد ارتفاعاً ملموساً في الديون على المؤسسات المالية التي ارتفعت من ٤٩.٢ مليون دينار عام ٢٠٠٠ الى ٢٨٤.٣ مليون دينار في عام ٢٠٠١، أي بنسبة ٤٧٧.٨٪، وارتفعت الموجودات الاجنبية من ٣٧١١.٧ مليون دينار الى ٤٣٢٨ مليوناً أي بنسبة محسوسة بلغت ١٦.٦٪ وقد شكلت ما نسبته ٣٠.٦٪ من مجمل الموجودات.

وارتفعت الديون على القطاع الخاص (مقيم) من ٤٢٣٠.٧ مليون دينار الى ٤٧٠٩.٩ مليون دينار أي بنسبة ١١.٣٪، مشكلة بذلك ما نسبته ٣٣.٣٪ من إجمالي الموجودات بالمقارنة مع ٣٢.٨٪ في العام السابق. وارتفعت كذلك الديون على القطاع العام من ١٠٥٠ مليون دينار الى ١١٨٦.٧ مليون أي بنسبة ١٣٪.

احتياطيات البنوك المرخصة (بالدينار) والمتمثلة في الارصدة السائلة التي تحتفظ بها هذه البنوك لدى البنك المركزي، إضافة الى النقد في الصندوق، انخفضت هذا العام من ٢١٣٢.٩ مليون دينار الى ٢٠٥١ مليوناً أي بنسبة ٣.٨٪، مشكلة بذلك ما نسبته ١٤.٥٪ من مجمل الموجودات، مقابل ١٦.٥٪ في العام السابق.

وفيما يتعلق بالارصدة المودعة بالعملات الاجنبية لدى البنك المركزي فقد هبطت بمعدل ١٣.٧٪ لتصل الى ما يعادل ٣٣٢.٣ مليون دينار مقابل ٣٨٥.٢ مليون دينار.

موجودات البنوك المرخصة من العملات الاجنبية

المبالغ بملايين الدنانير

	٢٠٠٠	الاهمية النسبية ٪	٢٠٠١	الاهمية النسبية ٪	نسبة التغير ٪
النقد في الصندوق	٣٢.٠	٠.٧	٣٨.٩	٠.٧	٢١.٦
ارصدة لدى البنك المركزي	٣٨٥.٢	٨.٤	٣٣٢.٣	٦.٤	- ١٣.٧
ارصدة لدى البنوك	٣٠٩٥.١	٦٧.٦	٣٥٣٧.٠	٦٧.٩	١٤.٣
محفظة الاوراق المالية	٢٤١.٥	٥.٣	٣٨٣.٦	٧.٤	٥٨.٨
التسهيلات الائتمانية	٤٩٥.٩	١٠.٨	٥٨٤.٢	١١.٢	١٧.٨
اخرى	٣٢٩.٨	٧.٢	٣٣٤.٧	٦.٤	١.٥
المجموع	٤٥٧٩.٥	١٠٠.٠	٥٢١٠.٧	١٠٠.٠	١٣.٨

أما بالنسبة للتسهيلات الائتمانية الممنوحة بالدينار فقد بلغت ٤٩٤٨.٦ مليون دينار مقابل ٤٥٤٦.٥ مليون دينار في السنة السابقة أي أنها ارتفعت بمعدل ٨.٨٪ (بلغت النسب المناظرة في عام ٢٠٠٠ نحو ١.٨٪). وإذا ما بحثنا في تركيبة هذه التسهيلات لوجدنا أن الزيادة قد تركزت في بند القروض والسلف، الذي ارتفع رصيده من ٢٧١١.٤ مليون دينار الى ٣١١٥.١ مليون دينار أي بنسبة ١٤.٩٪، ليشكل نحو ٦٣٪ من مجمل التسهيلات الائتمانية المباشرة مع العلم بأن النسبة بلغت في عام ٢٠٠٠ حوالي ٥٩.٦٪.

الكمبيالات والاسناد المخصومة ارتفعت هذا العام بنسبة ١٢٪ فوصل حجمها الى ٤٦٥.٣ مليون دينار بالمقارنة مع ٤١٥.٣ مليون دينار، وارتفعت أهميتها النسبية تبعاً لذلك من ٩.٢٪ الى ٩.٤٪، بيد أن الجاري مدين سجل انخفاضاً بنسبة ٣.٦٪ عما كان عليه في العام السابق فبلغ حجمه ١٣٦٨.٢ مليون دينار مقابل ١٤١٩.٨ مليون دينار واكبه انخفاض في أهميته النسبية من ٣١.٢٪ الى ٢٧.٦٪.

الاصناف الرئيسية للتسهيلات الائتمانية

المبالغ بالمليون دينار

	٢٠٠٠	الاهمية النسبية ٪	٢٠٠١	الاهمية النسبية ٪	نسبة التغير ٪
جاري مدين	١٤١٩.٨	٣١.٢	١٣٦٨.٢	٢٧.٦	-٣.٦
قروض وسلف	٢٧١١.٤	٥٩.٦	٣١١٥.١	٦٣.٠	١٤.٩
كمبيالات واسناد مخصومة	٤١٥.٣	٩.٢	٤٦٥.٣	٩.٤	١٢.٠
المجموع	٤٥٤٦.٥	١٠٠.٠	٤٩٤٨.٦	١٠٠.٠	٨.٨

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للزيادة المتحققة في التسهيلات الائتمانية المباشرة هذا العام البالغة ٤٠٢.٤ مليون دينار، فقد وجه القسم الاكبر منها لغايات شراء الاسهم وأخرى، حيث بلغت حصة هذا البند ٢٢٦.٩ مليون دينار، واستحوذ قطاع التجارة العامة على ٩٣.٦ مليون دينار منها، وبلغ نصيب قطاع الخدمات والمرافق العامة ٨٦.٤ مليون دينار، والصناعة ٤٥.٢ مليون دينار، وبلغت حصة قطاع السياحة والفنادق والمطاعم ١٥.٨ مليون دينار.

توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية

المبالغ بالمليون دينار

القطاع	٢٠٠٠	الاهمية النسبية ٪	٢٠٠١	الاهمية النسبية ٪	الزيادة (النقص)	نسبة التغير ٪
الزراعة	١٢٨.٠	٢.٨	١٠٥.٥	٢.١	- ٢٢.٥	- ١٧.٦
التعدين	١٠٠.٧	٢.٢	٧٧.٧	١.٦	- ٢٣.٠	- ٢٢.٨
الصناعة	٦٨٣.٤	١٥.٠	٧٢٨.٦	١٤.٧	٤٥.٢	٦.٦
التجارة العامة	١١١٢.٥	٢٤.٥	١٢٠٦.١	٢٤.٤	٩٣.٦	٨.٤
الانشاءات	٧٤٤.٩	١٦.٣	٧٢٨.٩	١٤.٧	- ١٦.٠	- ٢.١
خدمات النقل	١٣٤.٢	٣.٠	١٣٢.١	٢.٧	- ٢.١	- ١.٦
السياحة والفنادق والمطاعم	١٥٥.٢	٣.٤	١٧١.٠	٣.٥	١٥.٨	١٠.٢
خدمات ومرافق عامة	٢٤٠.٠	٥.٣	٣٢٦.٤	٦.٦	٨٦.٤	٣٦.٠
الخدمات المالية	١٥٢.٨	٣.٤	١٥٠.٩	٣.٠	- ١.٩	- ١.٢
شراء الاسهم واخرى	١٠٩٤.٨	٢٤.١	١٣٢١.٧	٢٦.٧	٢٢٦.٩	٢٠.٧
المجموع	٤٥٤٦.٥	١٠٠.٠	٤٩٤٨.٩	١٠٠.٠	٤٠٢.٤	٨.٨

ومن ناحية أخرى انخفض رصيد التسهيلات الممنوحة لقطاع التعدين ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١ بمقدار ٢٣ مليون دينار والزراعة ٢٢.٥ مليون دينار، والانشاءات ١٦ مليون دينار، وخدمات النقل ٢.١ مليون دينار، والخدمات المالية ١.٩ مليون دينار.

وفي الجانب الاخر للميزانية وهو جانب المطلوبات شكلت الودائع بجميع أصنافها (باستثناء ودائع الحكومة المركزية) نحو ٤٦.٩٪ من إجمالي المطلوبات مقابل ٤٧.٨٪ في عام ٢٠٠٠، وارتفعت حصيلتها هكذا من ٦١٧٢.١ مليون دينار الى ٦٦٣٧.٩ مليون دينار، أي بنسبة ٧.٥٪ (بلغت النسبة المناظرة في العام الماضي ١٠.٧٪) وزادت ودائع الحكومة من ٣١٦.٧ مليون دينار الى ٢٨٥.٢ مليون دينار أي بنسبة ٩.٩٪.

المطلوبات الاجنبية شكلت نحو ٢١.١٪ من مجمل المطلوبات حيث ارتفعت من ما يعادل ٢٧٠٧.٧ مليون دينار الى ٢٩٨٧.٤ مليون دينار أي بنسبة ١٠.٣٪، وبذلك فقد بلغ صافي الموجودات الاجنبية لدى البنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠٠١ حوالي ١٠٠٤ ملايين دينار، وشهد العام ارتفاعاً في رصيد الاقتراض من البنك المركزي بنسبة ٣.٩٪ فبلغ ٣٣٦.١ مليون دينار بعد أن وصل في عام ٢٠٠٠ الى ٣٢٣.٤ مليون دينار، ونمت رؤوس أموال البنوك المرخصة والاحتياطيات والمخصصات من ١٣٧٧.٩ مليون دينار الى ١٤٣٦.٢ مليون دينار أي بمعدل ٤.٢٪.

مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الاجنبية

المبالغ بالمليون دينار

	٢٠٠٠	الاهمية النسبية ٪	٢٠٠١	الاهمية النسبية ٪	نسبة التغير ٪
ودائع العملاء:	٣٢٢٤.٢	٧٢.٧	٣٥١٧.٦	٧٠.١	٩.١
• الحكومة المركزية	٢.٨	٠.١	٤.٧	٠.١	٦٧.٩
• المؤسسات العامة	٦٤.٨	١.٤	٦٢.٢	١.٢	-٤.٢
• مؤسسات مالية غير مصرفية	٧.٢	٠.٢	٦.٦	٠.١	-٨.٣
• قطاع خاص	٣١٤٩.٤	٧١.١	٣٤٤٤.١	٦٨.٧	٩.٤
التامينات النقدية	٣٠٤.٥	٦.٩	٤١١.٩	٨.٢	٣٥.٣
ودائع البنوك	٥٣٨.١	١٢.٢	٦٨٠.٩	١٣.٦	٢٦.٥
اخرى	٣٦١.٢	٨.٢	٤٠٤.٢	٨.١	١١.٩
المجموع	٤٤٢٨.١	١٠٠.٠	٥٠١٤.٦	١٠٠.٠	١٣.٢

وبالنسبة للتطور الهيكلي لأصناف الودائع الرئيسة (تحت الطلب، توفير، لأجل) فقد استمرت الاهمية النسبية للودائع الأجلة في التراجع هذا العام لتصل الى ٧٠.٢٪ من مجمل الودائع بالمقارنة مع ٧٢.٢٪ في عام ٢٠٠٠، وقد جاء التراجع في أهمية هذا الصنف من الودائع لحساب الصنفين الاخرين وهما الودائع تحت الطلب وودائع التوفير، فارتفعت نسبة الودائع تحت الطلب من ١٦٪ الى ١٧.٦٪، وارتفعت نسبة ودائع التوفير من ١١.٨٪ الى ١٢.٢٪.

الودائع حسب أصنافها الرئيسية

المبالغ بالمليون دينار

	٢٠٠٠	الاهمية النسبية ٪	٢٠٠١	الاهمية النسبية ٪	نسبة التغير ٪
تحت الطلب	١٣١٣.٧	١٦.٠	١٥٢٩.٣	١٧.٦	١٦.٤
توفير	٩٧٠.٨	١١.٨	١٠٦٧.٢	١٢.٢	٩.٩
لأجل	٥٩٤٠.٠	٧٢.٢	٦١٢٤.٨	٧٠.٢	٣.١
المجموع	٨٢٢٤.٥	١٠٠.٠	٨٧٢١.٣	١٠٠.٠	٦.٠

الميزانية الموحدة لفروع البنوك الاردنية العاملة في الاراضي الفلسطينية

شهد العام المنصرم ٢٠٠١ انخفاضاً طفيفاً في الميزانية الموحدة لفروع البنوك الاردنية العاملة في الاراضي الفلسطينية، نتيجة للأحداث التي تشهدها هذه المناطق، فقد بلغ مجموع موجودات هذه الفروع في نهاية العام حوالي ٢١٩٩.٤ مليون دينار مقابل ٢٢٩٦.٥ مليون في العام السابق، أي أنها انخفضت بنسبة ١٪، علماً بأن هذه الموجودات سجلت ارتفاعاً ملحوظاً في العام السابق بلغت نسبته ١٧.٣٪، وتراجع رصيد التسهيلات الائتمانية بمعدل ٠.٦٪ ليصل الى ٥٥٦.٥ مليون دينار مقابل ٦٢١.٢ مليون عام ٢٠٠٠.

وفي مجال الودائع ناهز مجموع ودائع العملاء لديها في نهاية العام ١٧٠٢.٨ مليون دينار بالمقارنة مع ١٧١٢.٨ مليون دينار مسجلة بذلك انخفاضاً لم تتعد نسبته ٠.١٪.

وفيما يتعلق بحسابات رأس المال لهذه الفروع فقد ارتفع مجموع رؤوس أموالها واحتياطياتها ومخصصاتها من ٧٥ مليون دينار الى ٨٣.٩ مليون دينار أو بما نسبته ٠.١٪.

الميزانية الموحدة لفروع البنوك الاردنية العاملة في الاراضي الفلسطينية

المبالغ بملايين الدنانير

	٢٠٠٠	الاهمية النسبية ٪	٢٠٠١	الاهمية النسبية ٪	نسبة التغير ٪
نقد في الصندوق	٦٨.٧	٣.٠	٨٩.٠	٤.٠	٠.٢
أرصدة لدى الجهاز المصرفي	١٤٧٤.٣	٦٤.٢	١٤٥٤.٥	٦٦.١	- ٠.٢
التسهيلات الائتمانية	٦٢١.٢	٢٧.٠	٥٥٦.٥	٢٥.٣	- ٠.٦
محفظة الاوراق المالية	٤٧.٢	٢.١	٣٦.٧	١.٧	- ٠.١
موجودات أخرى	٨٥.١	٣.٧	٦٢.٧	٢.٩	- ٠.٢
مجموع الموجودات = المطلوبات	٢٢٩٦.٥	١٠٠.٠	٢١٩٩.٤	١٠٠.٠	- ١.٠
ودائع الجهاز المصرفي	٢٦٩.٤	١١.٧	٢٥٠.١	١١.٤	- ٠.٢
ودائع العملاء	١٧١٢.٨	٧٤.٦	١٧٠٢.٨	٧٧.٤	- ٠.١
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	٧٥.٠	٣.٣	٨٣.٩	٣.٨	٠.١
مطلوبات أخرى	٢٣٩.٣	١٠.٤	١٦٢.٦	٧.٤	- ٠.٨

المصدر: النشرة الاحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي الاردني.

البيانات الحسابية الختامية وتقرير مدققي الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠١

السادة أعضاء جمعية البنوك في الأردن المحترمين.
جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة
عمـان - المملكة الأردنية الهاشمية

لقد قمنا بتدقيق الميزانية العمومية لجمعية البنوك في الأردن - جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة - عمان كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠١، وبياني الإيرادات والمصروفات والوفر المتحقق والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ. إن هذه البيانات المالية هي من مسؤولية إدارة الجمعية، وإن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، وتتطلب هذه المعايير أن نقوم بتخطيط وإنجاز التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أي خطأ جوهري. ويشمل التدقيق الفحص على أساس إختباري للأدلة المؤيدة للمبالغ والافصاحات في البيانات المالية، كما يشمل تقييماً للمبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي أجرتها الادارة وتقييماً للعرض الاجمالي للبيانات المالية، وفي اعتقادنا أن تدقيقنا يوفر أساساً معقولاً للرأي الذي نبديه.

تحتفظ الجمعية بقيود وسجلات محاسبية منتظمة بصورة أصولية، وإن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الادارة متفقة معها.

برأينا، فإن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من حيث جميع النواحي المادية الوضع المالي لجمعية البنوك في الاردن - جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة - عمان كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠١، ونتائج أعمالها والوفر المتحقق والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، ونقترح على الهيئة العامة للجمعية المصادقة على البيانات المالية المرفقة، كما قدمت من مجلس الادارة.

مامون «محمد نور» فروقه
مدقق مجاز رقم ٢٦٥ فئة (أ) وممارس
من مامون فروقه وشركاه
عمان في ٨ تموز ٢٠٠٢

جمعية البنوك في الأردن
جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

الميزانية العمومية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠١

بيـــان أ

٢٠٠٠	٢٠٠١	الموجـــــودات	٢٠٠٠	٢٠٠١	المطلوبات والوفر المتراكم
دينار اردني	دينار اردني	الموجودات المتداولة	دينار اردني	دينار اردني	المطلوبات المتداولة
٥٠٠	٥٠٠	نقد في الصندوق	١١٨,٢٧٨	٥,١٩٣	بنك دائن
٦٨,٠٣٧	١٩٢,٢٩٣	نقد لدى البنوك	٤,٣٤٩	٤,٣٣٩	ذمم دائنة
٢٤٣,٦٧١	٨,٨٩٨	رسوم عضوية غير مسددة	١,٣٥٥	١,٥٨٠	مصاريف مستحقة
١٣,١٤١	١٧,١١٢	تأمينات مستردة وأرصدة مدينة اخرى	٩,٥٠٠	...	امانات حملة البر والإحسان
١,٢٠٩	١,٠٢٣	مصاريف مدفوعة مقدماً	٧٧٩	...	امانات ضريبة الدخل
			٤,٤٩١	٧,٥٦١	امانات اخرى
٣٢٦,٥٥٨	٢١٩,٨٢٦	مجموع الموجودات المتداولة	١٣٨,٧٥٢	١٨,٦٧٣	مجموع المطلوبات المتداولة
		الموجودات الثابتة	١٩,١٤٠	٢٤,٩٣٦	مخصص تعويض ترك الخدمة
٢,١٢٢,٤٦٥	٢,١٢٥,١٩٩	التكلفة			
(١٧٠,٣٣٣)	(٢٢٩,٩٢٢)	الاستهلاك المتراكم			**الوفر المتراكم**
١,٩٥٢,١٣٢	١,٨٩٥,٢٧٧	صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة - إيضاح ٣	٢,١٠٨,٠٩٠	٢,١٢٠,٧٩٨	الوفر المدور
			١٢,٧٠٨	(٤٩,٣٠٤)	وفر (عجز) السنة - بيان ب
٢,٣٧٨,٦٩٠	٢,١١٥,١٠٣	مجموع الموجودات	٢,١٢٠,٧٩٨	٢,٠٧١,٤٩٤	مجموع الوفر المتراكم
			٢,٢٧٨,٦٩٠	٢,١١٥,١٠٣	مجموع المطلوبات والوفر المتراكم
		حساب نظامي			**حساب نظامي**
...	٨٨,٨٠٤	نقد لدى البنوك - إيضاح ٧	...	٨٨,٨٠٤	امانات حملة التبرعات للجاليات العربية والاسلامية - إيضاح ٧

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب ان تقرأ معه

بيـــان ب

بيان الإيرادات والمصروفات والوفر المتحقق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠١

٢٠٠٠	٢٠٠١	
دينار أردني	دينار أردني	الإيـــــــرادات
٢١٣,٢٧٢	٢٤٨,٢٧٦	رسوم إشتراك
١,٧٦٥	...	التبرعات
٥٥,٣٣٤	٥٨,٧٠٧	مجلة البنوك في الاردن
...	٥,٠٦٠	فوائد بنكية دائنة
٦	٩,٥٠٧	إيرادات أخرى
...	٣,٥٩١	دورات تدريبية
١٢٠	٥٨	دليل البنوك
١٠٥	١٦٥	المرشد
١,٤٤٩	١,٨٥٠	قاعة الاحتفالات
٢٧٢,٠٥١	٣٢٧,٢١٤	مجموع الايرادات
(٢٠٨,١٣٥)	(٢٢٨,٧٨١)	المصاريف الادارية والعمومية - إيضاح ٤
(٥١,٢٠٨)	(١٤٧,٧٣٧)	تسوية ذمم عضوية - إيضاح ٥
١٢,٧٠٨	(٤٩,٣٠٤)	وفر (عجز) السنة المتحقق - بيان أ

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب ان تقرأ معه

بيـــان ج

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠١

٢٠٠٠	٢٠٠١	
دينار أردني	دينار أردني	التدفقات النقدية - الأنشطة التشغيلية
١٢,٧٠٨	(٤٩,٣٠٤)	وفر (عجز) السنة المتحقق
١,٤٨٥	٥,٧٩٦	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
٥٩,٧٦٧	٥٩,٥٨٩	الاستهلاك السنوي
٧٣,٩٦٠	١٦,٠٨١	صافي الدخل قبل التغير في رأس المال العامل
		(الزيادة) النقص في الموجودات المتداولة
(٢,٥٩٩)	٢٣٤,٧٧٣	رسوم عضوية
(٩٣٩)	(٣,٩٧١)	تأمينات مستردة وأرصدة مدينة أخرى
٦٥	١٨٦	مصاريف مدفوعة مقدماً
(٣,٤٧٣)	٢٣٠,٩٨٨	المجموع
		الزيادة (النقص) في المطلوبات المتداولة
(٢٠٠)	(١٠)	ذمم دائنة
٣,٨٦٢	(٦,٩٨٤)	أرصدة دائنة أخرى
٣,٦٦٢	(٦,٩٩٤)	المجموع
٧٤,١٤٩	٢٤٠,٠٧٥	صافي النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية - الأنشطة الاستثمارية
(٦,٠٥٧)	(٢,٧٣٤)	شراء موجودات ثابتة
		التدفقات النقدية - الأنشطة التمويلية
(٥٠٦)	(١١٣,٠٨٥)	بنك دائن
٦٧,٥٨٦	١٢٤,٢٥٦	الزيادة في النقد خلال السنة
٩٥١	٦٨,٥٣٧	رصيد النقد في بداية السنة
٦٨,٥٣٧	١٩٢,٧٩٣	رصيد النقد آخر السنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب أن تقرأ معه

إيضاحات حول البيانات المالية الختامية

١ ـ تسجيل الجمعية وغاياتها :

لقد تم تسجيل الجمعية بتاريخ ١ تشرين أول ١٩٧٨ كجمعية عادية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، إستناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ ومعدله رقم (٩) لسنة ١٩٧١ بهدف رعاية مصالح الجمعية وأعضائها من البنوك والشركات المالية وتوثيق أسس التعاون بينهم وتبادل المعلومات والخبرات المصرفية وتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وتحديثها وتعزيز التعاون مع البنك المركزي في مجال تنفيذ السياسة النقدية والمصرفية وتقديم الخدمات الاستشارية للأعضاء في مجال عملهم.

٢ ـ السياسات المحاسبية الهامة :

أ ـ يتم استهلاك الموجودات الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت حسب النسب السنوية التالية :

الأراضي	لا تستهلك
المباني	٢٪
الأثاث	١٠٪
الأجهزة والمعدات	١٥٪
أجهزة الحاسوب	٢٠٪
الكتب	١٠٪

ب ـ تتبع الجمعية الأساس النقدي في إثبات إيرادات الاشتراك بمجلة البنوك في الأردن في حين تتبع أساس الاستحقاق في قيد المعاملات المالية الأخرى.

٣ - الموجودات الثابتة

يتألف هذا البند مما يلي :

٢٠٠١	٢٠٠٠	
دينار أردني	دينار أردني	
٣٢٦,٤٧٧	٣٢٦,٤٧٧	أرض الجمعية
١,٥٥٧,٣٨٨	١,٥٥٧,٣٨٨	مبنى الجمعية
(١٢٤,٥٤٣)	(٩٣,٣٩٥)	الاستهلاك المتراكم
١,٤٣٢,٨٤٥	١,٤٦٣,٩٩٣	صافي القيمة الدفترية لمبنى الجمعية
٨٢,٠٢٢	٨٠,٩٤٤	الأجهزة والمعدات
(٤٦,٠٠٣)	(٣٣,٣٥٩)	الاستهلاك المتراكم
٣٦,٠١٩	٤٧,٥٨٥	صافي القيمة الدفترية للأجهزة والمعدات
١٥٧,٧٥٩	١٥٧,١٥٩	الأثاث
(٥٩,٢٦٨)	(٤٣,٥٥٠)	الاستهلاك المتراكم
٩٨,٤٩١	١١٣,٦٠٩	صافي القيمة الدفترية للأثاث
١,٥٥٣	٤٩٧	كتب
(١٠٨)	(٢٩)	الاستهلاك المتراكم
١,٤٤٥	٤٦٨	صافي القيمة الدفترية للكتب
١,٨٩٥,٢٧٧	١,٩٥٢,١٣٢	صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة

٤ - المصاريف الادارية والعمومية

يتألف هذا البند مما يلي

٢٠٠٠	٢٠٠١	
دينار أردني	دينار أردني	
٥٣,١١٣	٥٨,١٤٨	رواتب وأجور وعلاوات
٥,١٣٨	٥,٧٣٧	مساهمة الجمعية في الضمان الاجتماعي
٣,٩٦٤	٤,٢٠٠	مساهة الجمعية في صندوق الادخار
٢٠٠	١,٩٧٩	ندوات داخلية وتدريب وأبحاث
٣,٠٠٠	٣,٠٠٠	استشارات
٣٩	٤١	تنقلات ومواصلات
٢,٧٤٤	٤,٩٤٨	معالجات طبية
٧,٦٧٣	٧,٤٣٥	كهرباء، وماء ومحروقات
٥,٤٢٩	١٦,٠٦٠	ضيافة ومتفرقة
٢,١٧٣	٥,٠٣٥	برق وبريد وهاتف
٧,٠٥٠	٧,٠٥٠	رسوم مسقفات
١٣,٨٧٨	٧٩	فوائد بنكية وعمولات
٣٩١	٦٨٥	لوازم مكتبية
٢,٤٢٨	٣,٧١٠	قرطاسية ومطبوعات
١,٤٨٥	٥,٧٩٦	تعويض ترك الخدمة
٢,٢٩٢	٦,٤٤٥	صيانة وتصليحات
١,٠٩٦	١,٣٥٦	السيارات
١,٣٥٩	١,٢٧٨	تأمين
١,٤٩٣	١,٥١٢	حديقة الجمعية
٥٩,٧٦٧	٥٩,٥٨٩	الاستهلاكات
٣٢,٧٤٥	٣٤,٠٢٠	مجلة البنوك في الاردن
٦٧٨	٦٧٨	أتعاب تدقيق
٢٠٨,١٣٥	٢٢٨,٧٨١	المجموع

٥ ـ تسوية ذمم عضوية

تقرر بإجتماع الهيئة العامة العادي السنوي المنعقد بتاريخ ٣٠ تموز ٢٠٠١ تسوية ذمم رسوم العضوية لسنوات سابقة والمستحقة على بعض الاعضاء وهم، البنك الاردني للإستثمار والتمويل بقيمة ٥٣٢٤٩ دينار (فقط ثلاثة وخمسون الفاً ومائتان وتسعة وأربعون ديناراً لا غير) والبنك العربي بقيمة ٩٤٤٨٨ دينار (فقط أربعة وتسعون الفاً وأربعمائة وثمانية وثمانون ديناراً لا غير).

٦ ـ عام

لا تتضمن حسابات الجمعية حسابات صندوق إدخار موظفي الجمعية، والبالغ مجموعها بتاريخ ٣١ كانون الاول ٢٠٠١ مبلغ ٨.٠٤١ ديناراً أردنياً.

٧ ـ حساب نظامي

بإجتماع المدراء العامين للبنوك والمؤسسات المالية الاعضاء المنعقد بتاريخ ١١ تشرين الاول ٢٠٠١ والتي تمت الموافقة بالاجماع على التبرع وتقديم دعم مالي لا يقل عن خمسة آلف دولار أمريكي من الحسابات الخاصة للأعضاء والافراد والمؤسسات الاخرى على أن ترسل باسم المجتمع الاردني لمساعدة الجالية العربية والاسلامية في الولايات المتحدة الامريكية، وبتنسيب من معالي وزير الخارجية الى عطوفة رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الاردن فقد تقرر فتح حساب خاص لدى بنك الاسكان ـ الفرع الرئيسي، للتبرع في الحساب الجاري رقم (٠٠١٧٢٣٣١٧٠٢٠١) باسم (جمعية البنوك في الاردن ـ التبرعات للجالية العربية والاسلامية بأمريكا)، وبلغت قيمة التبرعات مبلغ ١٢٥٤٢٩ دولار أمريكي (فقط مائة وخمسة وعشرون الف وأربعمائة وتسعة وعشرون دولاراً أمريكياً لا غير) وتعادل مبلغ ٨٨٨٠٤ دينار أردني (فقط ثمانية وثمانون الفاً وثمانمائة وأربعة دنانير أردني لا غير).